

٢٥٤ (د-٢٣) إقامة مركز الإسكوا للتكنولوجيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تأخذ علماً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠١/٥٤ بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية كونهما يشكلان إحدى أولويات الأمم المتحدة، وتقرير الأمين العام عن تعزيز تطبيق العلم والتكنولوجيا في تحقيق الأهداف الإنمائية (E/CN.16/2004/2)، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٤/٦٨ بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تدرك توجه الاقتصاد العالمي نحو الاقتصاد المبني على المعرفة الذي يستند إلى المعارف العلمية والتكنولوجية والابتكارات أساساً للتنافس وقاعدة لإحراز أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، وارتباط النمو الاقتصادي ببناء القدرات الذاتية للدول في مجالات التكنولوجيا الحديثة، وما يتطلب ذلك من نجاح في نقل التكنولوجيا وتوطينها،

وإذ تؤكد أن توليد فرص العمل وتقليص الفقر يتطلبان رفع معدلات النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني، مما يستوجب بدوره إرساء قواعد متينة للعلم والتكنولوجيا والابتكار التكنولوجي،

وإذ تأخذ في اعتبارها مبادرة الإسكوا لتفعيل دور العلم والتكنولوجيا والابتكار التكنولوجي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي أقرتها اللجنة في دورتها الثانية والعشرين والتي يتطلب إنجازها على الوجه الأمثل إنشاء بنية مؤسسية مخصصة،

وإذ تحيط علماً بإقامة اللجان الإقليمية للأمم المتحدة مراكز متخصصة لمؤازرة الدول الأعضاء في سعيها إلى بناء قدراتها الذاتية في مجالات العلم والتكنولوجيا التي تتميز بالأولوية في مسيرة تحقيق التنمية المستدامة لديها،

وإذ تدرك الدور الهام الذي ينبغي أن يقوم به مركز مماثل في منطقة الإسكوا في مؤازرة الجهود الوطنية لبناء القدرات العلمية والتكنولوجية الذاتية وتنسيق التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي لبناء هذه القدرات،

١- تطلب إلى الأمين التنفيذي وضع دراسة تفصيلية يتم تمويلها من خارج الميزانية العادية عن إقامة مركز للتكنولوجيا يتولى إنجاز الأنشطة الرامية إلى تنمية القدرات التكنولوجية الوطنية، وتوظيفها في إحراز الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون الإقليمي والدولي في مجالات التكنولوجيا؛

٢- تطلب أيضاً إلى الأمين التنفيذي عرض هذه الدراسة على اللجنة الاستشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي قبل تقديم تقرير عن إقامة مركز التكنولوجيا إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

الجلسة العامة الخامسة

١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥